مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

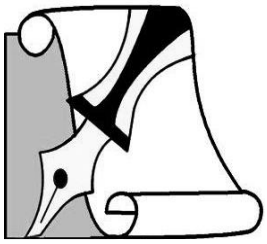

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

خطّة ترامب حول غزة – أخطر المشاريع الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية

1 – مدخل:

لم يكن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يوماً قط رجل سلام، بل رجل صفَقات، يُوَظّف القضايا التاريخية المعقّدة لخدمة مكاسب ماديّة وانتخابيّة خاصّة به، على حساب حقوق الشعوب واستقرار المنطقة، بل والعالَم.

ومع عودته إلى المشهد السياسي في مطلع هذا العام، يُسَوّق ترامب لنفسه كقادر على "إعادة النظام" و"ضبط الإيقاع. غير أن الوقائع تكشف عكس ذلك تماماً. فمنذ دخوله الجديد إلى البيت الأبيض، ارتبط اسمه بقرارات قلَبت موازين الصراع لصالح دولة الاحتلال، وأغرَقت المنطقة برمّتها في حالة إرباك واستقطاب. وفي خطوة استفزازيّة، كسَرت الإجماع الدولي، اعترف ترامب بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقَل السفارة الامريكية إليها؛ ثم شرعَن الاستيطان في الضفة الغربية؛ كما شرعَن احتلال الجولان. وهذه العقليّة التجاريّة التسلّطية ظهَرت جَلِيّة أيضاً في "صفَقة القرن"، التي طرَحها، والتي اختَزلت القضية الفلسطينية في مشاريع اقتصادية، مُقابِل التنازل عن الحقوق الوطنية، مُقَدّماً بذلك وصفَة لتصفية القضية لا حلّها؛ والمُبادَرة الأخيرة لترامب حول غزة إنّما أتَت لتحقيق أهداف أساسيّة، أبرزها:

1 – كَبْح واحتواء حملة الاستنكار والشجب الشعبيّة العالَميّة الهائلة، المُوَجّهة ضدّ حرب الإبادة الصهيونية وداعميها في الأنظمة الغربية والمُتَواطِئة معها.

2 – تقليص خسائر العدو وتمكينه من أن يحقّق، بالمُناوَرات والخداع والضغوط السياسية، ما عجز عن تحقيقه في المُواجَهة الميدانية، رغم تفوّقه العسكري الكبير لمدّة عامَيْن.

3 – توفير فرصة لواشنطن، قد لا تتكرّر، من أجل الدمج ما بين مشروعها (ذي الصيغ المتعدّدة والجوهر الواحد) لإحكام السيطرة على الشرق الأوسط، وبين وضع مشروع «إسرائيل الكبرى» التوراتي الصهيوني موضع التنفيذ العملي (الأخبار، 2025/10/4).

بالرّغم من ذلك، ظلّ ترامب يبيع الوهم باعتباره فاتِحاً لباب سلام شامل، بينما ترَك وراءه تجربة مُسَبّبة للخَيْبَة. وهو دفَع نحو موجة تطبيع إلزاميّة قهريّة بين بعض العواصم العربية وتل أبيب، في مسارٍ تمّ فَرْضه بالترغيب والترهيب، ويفتقد لأيّ شرعية شعبية، أو عدالة حقيقية؛ والنتيجة لم تكن استقراراً، بل مزيداً من الانقسام داخل المجتمعات العربية، وفَتْح الباب أمام صراعات جديدة حول الشرعيّة والهويّة (الأخبار، 2025/10/1).

أضف إلى ذلك، أن سلوك ترامب السياسي يكشف عن شخصية متقلّبة، لا تلتزم بوعد، ولا برؤية استراتيجيّة؛ فتَجده يُطلِق تعهّدات، ثم ما يلبث أن يتراجع عنها؛ ويوحي بالتهدئة اليوم، ثم يُشعِل المُواجَهة في اليوم التالي؛ ولا يتردّد في السماح بمُهاجَمة الدّوحة، ليَزعم لاحقاً أنه لم يكن يعلم؛ ثم لينتهي الأمر باتصال عابر أو اعتذار. وهذا النمط يفضح عقليّة الاستعراض والمُناوَرة والخداع التي تحكُم قراراته، وتؤكّد أن وصفَه برجل سلام يستحق جائزة نوبل، ليس سوى وهم سياسي ساذج.

ومن ناحية أخرى، فكيف يمكن لفلسطيني يعيش تحت حصار خانق وتجويع، وقصف إجرامي متكرّر، أن يصدّق أن السلام يمكن أن يولَد من تحت عباءة مثل هذا الرجل الذي يمدّ الاحتلال وإجرامه بكلّ مَصادِر القوّة، العسكرية والسياسية؛ مُتَنَكّراً في الوقت نفسه لمُرتَكزات الحلول السياسية، وهي: الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وقف الاستيطان والانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وضمانات دولية مُلزِمَة، تُتَرجِم هذه المبادئ إلى وقائع ملموسة على الأرض. أما اختزال القضية في عوائد اقتصادية، أو وعود أمنيّة، فهو ليس سوى وَصْفَة لسلام يولَد ميتاً؛ والتجارب السابقة كافية لتؤكّد أن الرّهان عليه ليس إلّا تكراراً للخطأ، وتجريباً لما ثبت فشله في أوسلو. وقد دفَع الفلسطينيون خاصّة، والعرب عامّة، ثمَنه باهظاً، من الدّماء وخَيْبات الأمل (القدس، 9/9/ 2025، بتصرّف) .

2 – الأهداف الأساسيّة لخطّة ترامب:

تكشفُ خطّة الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأخيرة عن مُحاوَلة لإعادة تشكيل التوازنات الحاكمة في الإقليمِ على نحوٍ جذري، تمهيدًا لفَرْض مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، ومن ضمنه مشروع «إسرائيل الكبرى». فالخطّة لا تُلزِم إسرائيل بشيء جوهري: لا اعتراف بدولة فلسطينية؛ لا انسحاب كاملاً من غزة؛ لا وقف للعملية الاستيطانية في الضفة؛ ولا التزام بالإعمار أو فتح المَعابِر وفكّ الحصار، بشكل دائم؛ بل إنّ ما هو وارد في مَتْنِها لا يعدو كونه إطاراً عاماً، يعتمد على حُسن نيّة الأطراف، وتحديداً تل أبيب؛ فضلاً عن أنها مَبنِيّة فقط

على الضغط الأميركي، الذي يمكن التقدير بأنه سيَضعُف، وربّما يتلاشى مع مرور الوقت، في ظلّ متغيّرات تطرأ على الإدارة، ومع تراجع الزخم الإعلامي المُرافِق للحرب (الأخبار، 2025/10/1).

صحيح أن ترامب أعلَن رسميّاً خطّتَه المزعومة لـ«وقف الحرب»، لكنها في الواقع ليست سوى فرض احتلال إسرائيلي– أميركي على غزة وبَتْرها عن الجسم الفلسطيني المُحتَل، واستبعاد المقاومة فكرياً وعملياً، وقطع أيّ ارتباط للقطاع بالقضية الفلسطينية؛ وهو ما يجعل تطبيق الخطّة مشروعاً مَحفوفاً بالمَخاطِر، ويضع مستقبل غزة في قلب إعادة ترتيب جيوسياسي مُعَقّد. والأهم أن فشل "إسرائيل" في ترحيل السكّان سيَنعكِس خلال فترة قصيرة على مُجمَل الصراع، بعدما اصطَدم الوهم الصهيوني بتفريغ الأرض والاستيلاء عليها بحائط الصمود الفلسطيني الأسطوري، ما أسقَط آخر أوهام اليمين الإسرائيلي حول تجاوز القضية الفلسطينية. ومشكلة غزة لا يمكن اختزالها في ترتيبات أمنيّة أو إنسانيّة فحسب، بل يجب أن تكون جزءاً أصيلاً من الحلّ السياسي المرحلي، بما يحفظ وحدة القطاع مع الضفة الغربية والقدس، ويمنع تحويله إلى كيان مُنعَزل ومنزوع السيادة. والخطّة الترامبيّة الخبيثة تحظى، للأسف، بدعم عربي وإسلامي حكومي شامل، وبخاصّة بعد أن سوّت قَطَر أزمَتها مع كيان الاحتلال. وهذه الخطّة هي تشريع قانوني مِن قِبَل الحكّام العرب لاحتلال "إسرائيل" لغزّة وضمّها. والحُكّام، بقبولهم بالخطّة، يُشَرّعون كلّ جرائم الحرب التي ارتكَبتها وستَرتَكبها "إسرائيل"، لأنّها هي وحدها التي لها الحقّ بتقرير مدى التزام الفلسطينيّين بشروط الاستسلام المفروضة عليهم . وبالتالي، فإن هذه الخطّة هي أخطَر مشروع صهيوني يُواجِه القضية الفلسطينيّة منذ عام 1967، وهي تَعدّ اتفاق أوسلو باطلاً ولاغياً، ولا تتضمّن أيّ مهل زمنيّة. وإذا كانت «السنوات الخمس» في اتفاق أوسلو باتت دهراً، فإنّه من المنطقي أن تكون حقبة تنفيذ هذه الخطّة أبديّة. (الأخبار، 2025/10/2).

إن مُبادَرة ترامب ومعاييرها الأميركية – الإسرائيلية، إنما تسعى لخدمة الاحتلال الإسرائيلي وإخراجه من عنق الزجاجة التي وضع نفسه بها، بسبب جرائمه المُتَكَرّرة والمَنهَجيّة ضدّ المدنيين الفلسطينيين وتورّطه بمُمارسة الإبادة الجماعيّة والتطهير العِرقي، التي دفعَت أوروبا شعبياً ورسمياً للانفكاك عن دعمه والتصويت ضدّه، والانتقال إلى عناوين دعم وإسناد الشعب الفلسطيني سياسياً، بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وحقّ الشعب الفلسطيني بالاستقلال والحريّة وتقرير المصير، واستحصاله على الدعم المالي وتغطية احتياجاته الحياتيّة الضروريّة. كما سعَت واشنطن لإخراج الكيان الغاصب من ورطة الفشل والإخفاق والعجز العسكري عن تحقيق أهداف الحرب الثلاثة: تصفية المقاومة، وإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين، وطرد وتشريد أهالي قطاع غزة

إلى خارج وطنهم. ومُبادَرة ترامب لا تتحدّث عن استعادة غزة لحريّتها وخياراتها؛ بل ستَبقى مُحاصَرة بقوّات الاحتلال، كما كانت سابقاً قبل 7 أكتوبر 2023؛ وهي تستبعد أيّ دور لحركة حماس وللسلطة الفلسطينية في إدارة القطاع، ولا تأتي على ذِكْر الضفة والقدس المحتلّتين وما مصيرهما، وتتحدّث عن المراحل المؤقّتة، ولا تقترب من النهايات المطلوبة المتمثّلة برحيل الاحتلال نهائياً عن الضفة والقدس والقطاع. وهي تقوم على تغييب السلطة وحماس عن المستقبل الإلزامي باعتبارهما القيادة المُمَثّلة للشعب الفلسطيني، والتي تُنادي بإرساء حقّ تقرير المصير، وانحسار الاحتلال وإزالة المستوطنات، وانتزاع الحريّة والاستقلال، وعودة اللاجئين إلى أرزاقهم ووطنهم. وللأسف، فإنّ كلّ العوامل الضاغطة على ترامب وعلى "إسرائيل"، وهي: مُظاهَرات الإسرائيليين ضدّ الحرب، وفشل قوّات الاحتلال من تحقيق أهدافها في القطاع، وتطوّرات الموقف الأوروبي الإيجابي لصالح فلسطين، ولقاء القمّة العربي الإسلامي للقادة الثمانية مع الرئيس ترامب، لم تُثمِر ضغطاً كافياً كي يستجيب ترامب للشروط والمَطالِب والحقوق الفلسطينية الشرعية والقانونية. وبالتالي فإن ترامب لن يخرج منه ما يُفيدُ الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين، مهما بلَغ تأثير العوامل الضاغطة عليه لتغيير مواقفه المُسانِدة كلّياً للكيان الغاصب. وهذا يعني أن المشهد السياسي الإقليمي سيبقى مفتوحاً على المجهول (الوقت، 2025/10/2).

3 – تعديلات نتنياهو على خطّة ترامب:

كشَف موقع "أكسيوس" الأميركي عن أن خطّة السلام المزعوم الخاصّة بغزة، التي أعلَنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قد تضمّنت تغييرات جوهريّة طلَبها رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، الذي تباهى خلالها بأنه استطاع منع تعيين مُمَثّل للسلطة الفلسطينية في «مجلس السلام»، الذي ستوكَل له مهمّة «السلطة السياسية والقانونية العليا» في القطاع. ويبدو أنه هو الذي اقتَرح أن يرأس ترامب هذا المجلس. وهو في كلّ الأحوال عمل بمُثابَرة لإدخال التعديل تلو الآخر لتصبح الخطّة أقرب بكثير لما يريده هو وحكومته. واللافت أن الخطّة حظِيت بدعم كامل في حزب الليكود، وأيّدتها الغالبيّة الساحقة من الإسرائيليين، وفقاً لاستطلاعات الرأي. ولا دليل على أن نتنياهو يخشى، كما في مرّات سابقة، من إسقاط حكومته من قِبَل سموتريتش وبن غفير؛ فلديه شبكة أمان من المعارضة، ولديه أيضاً بيني غانتس، الذي يعمل للانضمام إلى فريقه؛ وعندها لن تسقط الحكومة، حتى لو انسحب منها حزبا الصهيونية الدينيّة والقوّة اليهوديّة. وجرى الحديث في الإعلام الإسرائيلي أيضاً عن أن نتنياهو مَعنيٌ بانتخابات مُبكِرة، في الربيع المقبل، بعد تحقيق إنجاز «إعادة المُحتَجزين وإبعاد حماس». فحُلُم نتنياهو

كان أن ترفض حماس الخطّة، حتى يندفع بقوّة أكبر في حربه الجهنّميّة الإجراميّة؛ وحتى لو قبِلت "حماس" مع تحفّظات، فهو سيَدّعي أن معنى التحفّظات هو الرفض، وأن على حماس أن تقبل كما قبلت "إسرائيل" بلا تحفّظ (القدس العربي، 2025/10/1).

لقد قدّم ترامب الخطّة باعتبارها اتفاقًا نهائيًا يحظى بتوافق بين الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة وشركائها من العرب والمسلمين، على أن يكون على حركة حماس إمّا القبول أو مُواجَهة التصفية الكاملة. والمَصادر أوضحت لـ"أكسيوس" أن الخطّة المعروضة على "حماس" تختلف جذريًا عن الصيغة التي وافقَت عليها واشنطن ومجموعة من الدول العربية والإسلامية في وقتٍ سابق، وذلك بسبب تدخّل نتنياهو المباشر لتخريبها. ففي اجتماع مُطَوّل استمرّ ست ساعات، حضَره جاريد كوشنير، صهر ترامب، وستيف ويتكوف، مع نتنياهو ومُستَشاره رون ديرمر، تمكّن نتنياهو من إدخال تعديلات أساسيّة، خاصّة على شروط وجدول انسحاب قوّات الاحتلال من غزة.

وذكَرت صحيفة تايمز أوف يسرائيل، أن التعديلات التي أُدخِلَت تتعلّق بنطاق وطبيعة انسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع؛ بالإضافة إلى شروط نزع سلاح "حماس"، وهما القضيّتان الأكثر حساسيّة في مُجمَل المفاوضات. وأوضحت أن مطلَب "حماس" الأساسي منذ اندلاع الحرب تَمَثّل في انسحاب "إسرائيل" الكامل من غزة مُقابِل الإفراج عن الرهائن. ورغم استعداد الحركة للتخلّي عن سيطرتها على القطاع، فإنّ تسليم أسلحتها ظلّ خطًا أحمر لا يمكن تجاوزه. وسعَت الولايات المتحدة إلى مُعالَجة هاتين القضيّتين، لكنها تناولَتهما بشكل مُبْهَم في النسخة الأوليّة للخطّة. وتُظهِر الخريطة المُرفَقة بالخطّة أن القوّات الإسرائيلية ستبقى في معظم أنحاء قطاع غزة، حتى بعد تنفيذ المرحلة الأولى من الانسحاب، وذلك استعدادًا لإطلاق سراح جميع الرهائن. كما تُتيح الخطّة بقاء هذه القوّات في مواقعها إلى حين جاهزيّة قوّة الاستقرار الدوليّة التابعة للدول العربية والإسلامية للانتشار الكامل والعمل على نزع سلاح "حماس".

وتنص النقطة 16 من الخطّة الأميركية الأصليّة على أن الجيش الإسرائيلي "سيُسَلّم تدريجيًا أراضي غزة التي يحتلّها". أما النسخة المُعَدّلة، فتُضيف بَندَيْن يُجَسّدان شروط الانسحاب لصالح "إسرائيل"، حيث تنصّ على أن الجيش الإسرائيلي "سَينسَحب بناءً على مَعايير وأُطُر زمنيّة مُرتَبطة بنزع السلاح، يتم الاتفاق عليها بين الجيش الإسرائيلي وقوّة الاستقرار الدولية والجهات الضامنة والولايات المتحدة." وتُضيف الخطّة المُعَدّلة: "عمليًا، سيُسَلّم الجيش الإسرائيلي تدريجيًا أراضي غزة التي يحتلّها إلى قوّات الاستقرار الدولية (ISF) ، وفقًا لاتفاق يُبْرَم مع

السلطة الانتقالية، حتى يُتِمّ انسحابه الكامل من غزة، باستثناء وجود محيط أمني سيبقى حتى يتمّ تأمين غزة بشكل صحيح من أيّ تهديد مُتَجَدّد." وفيما يخصّ نزع السلاح، تمكّن نتنياهو من تحقيق تغييرات ملموسة؛ فبينما كانت النسخة الأولى تمنح العفو لأعضاء "حماس" الذين يلتزمون بالتعايش السلمي، أضافت النسخة المُعَدّلة شرطًا جديدًا يُلزِم هؤلاء الأعضاء بـ"نزع أسلحتهم." وكانت النقطة 13 من الخطّة الأصليّة تنص على أنه "سيكون هناك التزام كامل بتدمير أيّ جيش هجومي ووقف بنائه"؛ إلاّ أن النسخة المُحَدّثة نصّت على "تدمير جميع البنى التحتيّة العسكرية والهجومية، بما في ذلك الأنفاق ومنشآت إنتاج الأسلحة، وعدم إعادة بنائها". كما تنصّ الخطّة المُعَدّلة على أنه "ستكون هناك عمليّة لنزع سلاح غزة تحت إشراف مُراقِبين مستقلّين، تشمل وضع الأسلحة بشكل دائم خارج نطاق الاستخدام من خلال عملية مُتّفَق عليها لتفكيكها، وبدعم من برنامج إعادة شراء وإعادة دمج مُموّل دوليًا" (قدس برس، 2025/10/1).

وأخيراً، رأى مُحَلّلون أن نتنياهو يُراهِن على أن المُناوَرة بتنفيذ الخطّة قد تفتَح الطريق أمامه للفوز في انتخابات 2026 إذا استطاع تحقيق تقدّم في إيقاف الحرب وتطبيع العلاقات مع مزيد من الدول العربية والإسلامية (سكاي نيوز عربية، 10/1/ 2025).

4 – التداعيات الاستراتيجيّة لخطّة ترامب:

لا تهدف الخطّة الأميركية إلى وقف الحرب في غزة وإعادة الرهائن فقط، بل هي رؤية استراتيجيّة شاملة لإعادة رسم الخريطة السياسية والأمنية لغزة والمنطقة، مُستَفيدة من الزخَم الناتج عن الحرب الضارية والرغبة العربية والإسلامية في إخماد نارها. فالخطّة تَعِد بوقف فوري لإطلاق النار بمجرّد قبول الطرفيْن علَناً، وإطلاق جميع الرهائن خلال 72 ساعة، وانسحاب إسرائيلي إلى "خطوط مُتّفَق عليها"، تمهيداً لإتمام عملية التبادل، في مُقابِل أن تُفرِج "إسرائيل" عن 250 أسيراً مَحكوماً بالمؤبّد، ونحو 1700 مُعتَقَل من غزة بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023. ورغم أن هذه الإجراءات تُمَثّل المدخل التنفيذي للخطّة، إلّا أن جوهرها يرتكز على 3 مسارات رئيسة مُتَوازية:

– تفكيك سريع وشامل لقدرات "حماس" العسكرية عبر إطار "قوّة استقرار دوليّة" ومُشارَكة عربية وإسلامية.

– تأسيس حكومة انتقاليّة يقودها ما يُسَمّى "مجلس السلام"، بإشراف دولي، وبمُشارَكة رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير، تُجَنّد وتُدَرّب إدارة فلسطينية تكنوقراطيّة، لا دور فيها لحماس ولا للسلطة الفلسطينة .

– فتح مسار سياسي نحو تقرير المصير الفلسطيني، يوصَف بالموثوق، مع تأكيد عدم ضم غزة أو احتلالها رسمياً، وإبقاء "مسؤولية أمنيّة" إسرائيلية مؤقّتة لحين نزع سلاح " حماس".

وعلى أرض الواقع، تهدف الخطّة أوّلاً لتنفيس وتفريغ مضمون الاعترافات الدولية بالكيانيّة الفلسطينية، للإيحاء بأن هناك أفقاً لسلام مزيّف في المنطقة. لكن كلّ بند في الخطّة بحاجة لاتفاق بمُفرَدِه، خاصّة مواضيع الانسحاب، ونزع السلاح، وإصلاح السلطة، وغيرها من البنود. والخطّة تهدف بالأساس لإنقاذ "إسرائيل" من أزماتها الداخلية والخارجية، بعدما تعرّضت له من نبْذ وعقوبات وفشل. كما تهدف لإنهاء المقاومة الوطنية المُسَلّحة بشكل كامل، وبإشراف دولي وإقليمي، ولمُساعَدة "إسرائيل" في تحقيق أهدافها ككل، مع أهداف جديّة لهندَسة قطاع غزة عقارياً وفقاً لمفهوم استثماري تستفيد منه شركات ترامب ومبعوثه ستيف ويتكوف، بتمويل عربي، وبإدارة صديق شخصي لنتنياهو، وهو توني بلير.

وبالنسبة لنتنياهو، تُحَقّق الخطّة أهداف الحرب الأساسيّة المُستَعصِية (استعادة الرهائن، تفكيك قدرات حماس، ومنع عودتها للسلطة). لكنّها تُمَثّل مُقامَرة سياسية كبرى بالنسبة إليه، إذ تحتوي على مجموعة من العوائق التي يصعب على شركائه في الائتلاف، أمثال سموتريتش وبن غفير، تمريرها، ومنها فكرة الدولة الفلسطينية. فالإشارة الصريحة في الخطّة إلى إمكانيّة تهيئة الظروف لـ"مسار موثوق نحو تقرير المصير الفلسطيني وإقامة الدولة"، تتناقض جذرياً مع عقيدة اليمين الديني الذي يرفض قيام الدولة الفلسطينية من الأساس. وصرّح مسؤولون إسرائيليون لصحيفة وول ستريت جورنال، أن "إسرائيل" دفعَت نحو إدخال تغييرات ظهَرت في الوثيقة النهائيّة؛ ويتعلّق التغيير الأبرز بمسألة الدولة الفلسطينية. وبحسبهم، يُبقي المُقتَرَح الحالي المسألة مفتوحة، ولا يتضمّن عبارة "حلّ الدولتين"؛ بل يُشير إلى "تطلّعات الشعب الفلسطيني" في تقرير المصير؛ وهذه المسألة تبقى غير مُلزِمة. والخطّة تَذكُر أن "إسرائيل" لن تحتلّ غزة أو تضمّها، وأنها لن تُجبِر أيّ فلسطيني على المُغادَرة، ممّا يُقَوّض بشكل مباشر الأجندات الخاصّة بالضمّ والاستيطان في قطاع غزة وتهجير سكّانه، التي يُرَوّج لها اليمين المتطرّف، كـ"نصر مُطلَق." وتصرّ "إسرائيل" على منح جيشها حريّة كاملة في التحرّك واتخاذ الإجراءات ضدّ حركة حماس داخل قطاع غزة، مع رفض الانسحاب الكامل من القطاع عقب انتهاء العملية العسكرية –وهو انسحاب مؤجّل وفق خطّة ترامب إلى فترة تتجاوز العام– ويرتبط بتحقّق هدف نزع سلاح المقاومة. ومعضلة الخطّة أيضاً تكمن في خشية نتنياهو من انهيار ائتلافه والذهاب لانتخابات مُبكِرة، الأمر الذي يدفعُه للمُطالَبة

بتعويض سياسي، قد يتحقّق عبر فتح حرب جديدة، أو الحصول على ضمانات داخلية، مثل العفو من قضايا الفساد المرفوعة ضدّه.

وفي السياق، توقّع المحلّل العسكري لصحيفة هارتس، عاموس هرئيل، بأن نتنياهو يستخدم أسلوبه المُعتاد، عبر إغراق الرؤساء الأميركيين الذين يتناوبون على مشاكله الداخلية، مُتَوَقّعاً – وهو ما يتحقّق غالباً– مُراعاة ومُرونة أكبر من جانبهم تجاهه. وحقيقة أن واضعي الخطّة لم يُكَلّفوا أنفسهم عناء وضع جدول زمني مُلزِم لانسحاب الجيش الإسرائيلي ستزيد الوضع تعقيداً. كما سيَستغلّ نتنياهو مُعارَضة فصائل اليمين المتطرّف في الائتلاف الحكومي، وينشر تلميحات تهدف للضغط على "حماس" وإيهام قادتها بأن "إسرائيل" ستخرق الاتفاق عندما تُتاح لها الفرصة؛ وهذا تكرّر مراراً، ما أدّى إلى تشدّد "حماس" في شروطها، والذي سوّقه نتنياهو بعنوان أن "حماس" ترفض.

ويعتقد المُحَلّل السياسي في صحيفة هارتس، جاكي خوجي، "أن خيارات الفلسطينيين أمام خطّة ترامب معقّدة، لأن الفجوة بين الالتزامات الإسرائيلية والتنفيذ الفعلي عميقة. لذا، حتى الآن، إذا تخلّصنا من جميع الشعارات، فلن يتبقّى للفلسطينيين، سواء في الضفة الغربية أو غزة، سوى الاختيار بين احتلال ناعم واحتلال عنيف وصارم". وعملياً، –بحسب خوجي– فإنّ ما يعْرضه ترامب على "حماس" هو: سَلّموا الرهائن، وسنرى متى وكيف يُمكِننا أن نمنَحكم أفُقاً سياسياً. وباستثناء الإطراءات لنفسه وفريقه، والكثير من الكلمات الرنّانة لنفسه، لا يوجد أيّ اقتراح لأفُق سياسي للفلسطينيين؛ فترامب لا يُقَدّم رؤية، ولا حتى بداية لعملية سياسية حقيقية، ولا يتحدّى نتنياهو في مُعارَضته للدولة الفلسطينية.

واعتبر خوجي أن "حماس" والسلطة الفلسطينية ستُضطرّان للاختيار بين السيّئ والأسوأ؛ بين وصاية أجنبيّة أو احتلال بلا إطار واضح. وبالتالي، فالخطّة ليست سوى خطّة خداع، والمقصود منها الإفراج عن الأسرى وتنفيذ خطّة التهجير، عِلماً أن ترامب نفسه كان أكثر من مرّة جزءاً من خطّة التضليل والخداع، وآخرها مُقتَرحه بصفقة شاملة لكي يجتمع قادة "حماس" في الدّوحة ليتمّ اغتيالهم. وهذا يؤكّد أنه لا يوجد أيّ خلاف ما بين ترامب ونتنياهو، ولم يتغيّر مخطّطهما في المنطقة؛ والذي تغيّر فقط هو الوسائل والتكتيكات؛ لكن الهدف واحد، وهو إزالة الهويّة الفلسطينية وتوسيع مساحة "إسرائيل" (الجزيرة نت).

هكذا باتت خطّة نتنياهو/ ديرمر خطّة للعرب والمسلمين، باسم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وعليه، وُضِعَت المقاومة الفلسطينية في مُواجَهة الدول العربية والإسلامية، بالرّغم من أنّها ليست إلّا في مُواجَهة دولة الإبادة

الجماعيّة "إسرائيل"؛ وصار ينبغي أن تُنَفَّذ هذه الخطّة التي تدعو إلى تسليم جميع الأسرى الإسرائيليين سلَفاً في ظرف 72 ساعة، ليكون الاحتلال حرّاً بالكامل في عموم حركته العسكرية الإباديّة، ويبدأ نتنياهو خطّته بتحقيق إنجاز كبير أمام مُجتَمعه وناخبيه. (عربي 21، 2025/9/30). كما أن اللجنة الإدارية الخاضعة للوصاية الأمريكية/الإسرائيلية ستكون مُجَرّدة من الهويّة السياسية والمشروع الوطني الفلسطيني؛ وهذا عَيْنُه مشروع اليمين الإسرائيلي الديني، وهو طمس الهويّة الفلسطينية وإلغاء أيّ مُمَثّل سياسي وطني للفلسطينيين. وهذا إعلان عملي بإنهاء الاتفاق المؤسّس للسلطة الفلسطينية، أي إنهاء اتفاقيّة أوسلو، والتأسيس لواقع سياسي جديد، يخضع فيه الفلسطينيون لوصاية دولية؛ فلا توجد أجندة معلَنة واضحة لإنهاء هذه الوصاية لصالح السلطة الفلسطينية، أو لصالح تدشين مسار سياسي يقوم على أساس حقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وتحرير أرضهم، وتجسيد هويّتهم القوميّة في دولة لهم؛ بل إنّ ترامب أبدى تفهّمه لرفض نتنياهو إقامة دولة فلسطينية.

وغير بعيد عن ذلك، فإن خطّة ترامب/ نتنياهو لم تتناول السياسات الاستيطانية/ العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك مشاريع الضمّ القائمة بالفعل، ليس فقط في إجراءاتها الفعليّة على الأرض، ولكن أيضاً بصيَغها القانونية، التي تُحَوّل الوجود الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة من كوْنه تابعاً للحكم العسكري الإسرائيلي، إلى كوْنه احتلالًا مدنيّاً خالصاً بما يُخالِف القوانين الدولية (عربي21، 30/9/ 2025).

5 – ردّ "حماس" على خطّة ترامب:

سَلّمت حركة «حماس» الوسطاء ردّها الرسمي على مُقتَرح الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لإنهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؛ وأعلنت فيه موافقتها على إطلاق جميع الأسرى الإسرائيليين الأحياء والأموات لديها، وفق صيغة التبادل الواردة في خطّته، وقبولها بتسليم إدارة القطاع لهيئة فلسطينية من المستقلّين. وقالت الحركة في بيان إنه «حِرصًا على إنهاء العدوان والإبادة الجماعيّة التي تُرتَكب بحقّ شعبنا الصامد في قطاع غزة، وانطلاقًا من المسؤولية الوطنية، ودفاعًا عن الثوابت والحقوق والمصالح العليا لشعبنا، أجرَت حركة حماس مشاورات مُعَمّقة داخل مؤسّساتها القياديّة، ومشاورات واسعة مع القوى والفصائل الفلسطينية، ومع الإخوة الوسطاء والأصدقاء، وذلك من أجل التوصّل إلى موقف مسؤول في التعامل مع خطّة ترامب".

وأوضحت أنها بعد دراسة وافية اتّخذت قرارها، وأوصلت الردّ التالي إلى الوسطاء: " تُقَدّر حماس الجهود العربية والإسلامية والدولية، وكذلك جهود الرئيس ترامب، الداعية إلى وقْف الحرب على قطاع غزة، وتبادل الأسرى،

والإدخال الفوري للمساعدات، ورفض احتلال القطاع، ورفض تهجير شعبنا الفلسطيني منه. وفي هذا الإطار، وبما يُحَقّق إنهاء الحرب والانسحاب الكامل من القطاع، تُعلِن الحركة مُوافقَتها على إطلاق سراح جميع الأسرى المُحتَجزين، أحياءً وأجسادًا، وفق صيغة التبادل الواردة في مُقتَرح الرئيس ترامب، مع ما يلزَم من ترتيبات ميدانيّة لتنفيذ عملية التبادل. وفي هذا السياق، تؤكّد الحركة استعدادها للدخول الفوري في مفاوضات مع الوسطاء لمُناقَشة التفاصيل. كما تؤكّد الحركة مُوافقَتها على تسليم إدارة قطاع غزة إلى هيئة فلسطينية مستقلّة من التكنوقراط، تقوم على أساس التوافق الوطني الفلسطيني وتحظى بدعم عربي وإسلامي. وبخصوص ما ورَد في مُقتَرح الرئيس ترامب من قضايا أخرى تتعلّق بمستقبل قطاع غزة وحقوق الشعب الفلسطيني الأصيلة، فإنّ هذا مُرتَبط بموقف وطني جامع، واستناداً إلى القوانين والقرارات الدولية ذات الصلة، ويتم مُناقَشتها من خلال إطار وطني فلسطيني جامع، ستكون حماس من ضمنه، وستُسهِم فيه بكلّ مسؤولية".

وعلى المَقلَب الإسرائيلي، فإن مُوافقَة حماس على الشروط الأساسية في خطّة ترامب، إنما تضع رئيس وزراء العدو، نتنياهو، وحكومته اليمينيّة في موقف صعب، يُجبَران معه على وقف الحرب، ما يعني فتح المجال للتحقيقات في أحداث 7 أكتوبر، ومسؤوليّته عن التقصير الذي أوصَل إليها، إلى جانب قضايا الفساد التي يُحاكَم بشأنها.

6 – خاتمة:

الخطّة التي طرحها الرئيس الأميركي ترامب هي خطّة إسرائيلية بالدرجة الأولى، تُرَكّز على إنهاء قضية الأسرى، دون الالتفات لمَطالِب وحقوق الشعب الفلسطيني. فكلّ ما هو مطلوب إسرائيلياً جرى تحديده بجداول زمنيّة وآليّات تنفيذ واضحة؛ وكلّ ما هو مطلوب فلسطينياً جرى تركه للنوايا الإسرائيلية الخبيثة. والخطّة تنزع السيادة الفلسطينية بالكامل عن الغزّاويين، وتَحرمُهم من حقّ تقرير مصيرهم، وتُحَوّل أراضيهم إلى منطقة اقتصادية «يملكها ترامب وشركاه»، كما كان قد صرّح مراراً وتكراراً. وإذا نجحت هذه الخطّة في غزة، فستُشَكّل سابقة يُرَجّح أن يعمل الأميركيون مع الإسرائيليين على فرْضها على جنوب لبنان، حيث إن المبعوثين الأميركيين كانوا قد تناولوا العناصر نفسها التي تتضمّنها بنود خطّة غزة خلال اجتماعاتهم في لبنان: منطقة اقتصادية في الجنوب، نزع سلاح المقاومة، إصلاحات.

ومن ناحية أخرى، وفّرت خطّة نتنياهو/ ديرمر للأوّل فرصة إعادة إنتاج نفسه أمام المجتمع الإسرائيلي والدولي وامتصاص سلبيّات الرأي العام العالَمي المُناهِض لسياسات الإبادة الجماعيّة التي يتّبعها؛ وبما يُعيد إنتاج صورته وصورة الكيان الإسرائيلي مجدّداً في نظَر العالم، بوصفه الساعي إلى إنهاء الحرب. وفي هذه الأثناء، اصطفّ الجميع للبحث عن مخرج يُعطي "إسرائيل" كلّ شيء، ويرفع الحرَج عنها في استكمالها للإبادة، لأن المسؤولية هذه المرّة، في حال اتخاذ الموقف السلبي، سوف تُحَمّل فقط للمقاومة؛ وبالتالي فإن دماء مئات الآلاف وتشريد سكّان القطاع المستمر وتدميره بالكامل، وصمود مقاومته، والمحاكَم الدولية، والعزلة الدولية، كلّ ذلك سيَجري تجييره لينتهي لصالح مُجرِم واحد هو نتنياهو. في حين أن الأهوال التي صُبَّت على رؤوس الغزّيين، وصمود مقاومتهم المُعجِز في غمرة الإبادة الجماعيّة، كان يمكن استثمارها فلسطينيّاً وعربيّاً وإسلاميّاً للتأسيس لواقع سياسي جديد، يدفع نحو إنهاء الإبادة فوراً، ويجعل الموقف الفلسطيني في الأفضليّة، على الأقل سياسيّاً.

أخيرا، ومهما كان مآل هذه الخطّة وكيفيّة التعاطي معها، فإنّ من يتحمّل المسؤولية عن النتيجة في الحالتين، هو من خذَل الفلسطينيين في غزة، وتآمَر على المقاومة الداعمة لها في لبنان، ولم يَستثمِر الفرصة العظيمة التي أعطِيت للعرب والمسلمين ليكونوا بشراً مَرئيّين وفاعلين في هذا العالَم لأوّل مرّة في التاريخ الحديث (الأخبار، 2025/10/1).